الملامح العامة
لسياسة الجزائر النفطية ١٩٦٢-١٩٦٥

م.د. أسامة صاحب منعم

جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

المقدمة:

كان للاستقلال الجزائري عام ١٩٦٢ من استعمار فرنسي دام ١٣٢ عاماً صداً وقعاً ترك أثره في شؤون الحياة الجزائرية عامة لعل الاقتصادية أهم ما فيها، إذ حرصت فرنسا في اتفاقيات الاستقلال "اتفاقيات ايفيان" على تكريس الهيمنة الفرنسية على الناحيتين الاقتصادية والعسكرية الجزائرية خاصة، وهو ما ألقى بضلاله على قطاع النفط الجزائري حتى بعد الاستقلال في القوت الذي كان هذا القطاع يشكل العمود الفقري لخطط وبرامج البناء الاقتصادي والتنمية التي كانت الجزائر تعتزمها في سنوات الاستقلال الأولى، فكانت هذه السنوات التي شهدت سيطرة فرنسية على قطاع النفط الجزائري حافلة بالمحاولات الجزائرية لاسترجاع تلك الثروة ذات الأهمية الكبيرة للجزائر ولاستكمال الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي التام عن الشركة الاستعمارية الفرنسية، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي جاء تحت عنوان الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية ١٩٦٢-١٩٦٥.

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، استعرض المبحث الأول الذي جاء بعنوان قطاع النفط الجزائري بعد الاستقلال ١٩٦٢-١٩٦٥ ، وما تضمنه من استقراء للوضع النفطي الجزائري من خلال أهم الميادين(عائدات مالية وضرائبية ،وتنقيب وإنتاج ،وصناعة التكرير، وخطوط نقل النفط) التي توضح بما لا يقبل الشك مقدار الهيمنة الفرنسية على الصناعة النفطية الجزائرية ، ومقدار الحيف الواقع على الجزائر جراء ذلك .

أما المبحث الثاني الذي حمل عنوان بواكير السياسة النفطية الوطنية فقد تطرق إلى السبل التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لفك القيود الفرنسية عن القطاع النفطي بإيجاد موطأ قدم ونفوذ فيه، فسعت أولاً إلى تأسيس الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سوناطراك"، التي استطاعت النفوذ إلى قطاع النفط بتنفيذ أول مشاريعها بمد خط أنابيب نفطي جديد مع الحكومة الفرنسية يكون بديلاً عن كرسنة "اتفاقيات ايفيان" بنود " قانون البترول الصحراوي" الذي شرعته فرنسا قبل الاستقلال لاستغلال النفط الجزائري ، فكانت اتفاقية تموز ١٩٦٥.

المبحث الأول

قطاع النفط الجزائري بعد الاستقلال ١٩٦٢- ١٩٦٥

لاشك ان استقلال الجزائر أعطى فرصة للحكومة الفرنسية بأن تهتم بمشاكلها الداخلية لاسيما بعد ان تخلصت من حرب الجزائر التي كلفتها الكثير مع المحافظة في الوقت نفسه على الوجود الفرنسي في أفريقيا بربط الدول الإفريقية بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع فرنسا، ومن هنا جاءت الرؤية الفرنسية لاستقلال الجزائر فهي تريد تجميد الاستقلال إلى الحد الذي يسمح لها بالهيمنة الاقتصادية والثقافية على الجزائر ففرنسا ترى في الجزائر دولة ذات موقع استراتيجي في القارة الأفريقية خاصة بعد ما حازته الثورة الجزائرية من مكانة في الساحة الافريقية، فكان لتلك المعطيات أثرها في دفع فرنسا إلى تغيير أسلوبها الاستعماري القديم بأسلوب جديد يتناسب مع المرحلة التي تعيشها الدول الأفريقية ومنها الجزائر، فمن جهة كان ديغول الرئيس الفرنسي يرى ضرورة المحافظة على المصالح الفرنسية في الجزائر باعتبارها مفتاح لنجاح السياسة الفرنسية تجاه دول العالم فجاءت السياسة الفرنسية تجاه الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال هادفة إلى ربط الجزائر بفرنسا اقتصادياً وسياسياً، في الوقت التي كانت الجزائر فيه تؤكد على أهمية التخلص من القيود التي فرضتها "اتفاقيات ايفيان"[1]، خاصة فيما يتعلق بالثروة النفطية حيث لم تكن السياسة النفطية واضحة في السنوات التي تلت الاستقلال السياسي إلا بعد إدراك المسؤولين الجزائريين بأن الوعود التي أخذوها على أنفسهم والخاصة بعمليات التطوير والتنمية أصبحت أمام مأزق لا يمكن الخروج منه،مما يفسر أن أحجام المسؤولين الجزائريين عن اتخاذ أي قرار بهذا الشأن قد تأثر بالوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها في المساهمة في تصنيع البلاد وتمكينها

من الحصول على القروض الكافية لذلك ولم تكن هذه الوعود إلا بمثابة تهدئة مؤقتة قصد بها التسكين الموضعي للجروح والآلام التي تركتها في جسم وضمير الشعب الجزائري، وإضافة على ذلك فان فرنسا حتى في ميدان البحث والتنقيب واستكشافات النفط قد توقفت تماماً وأصبحت تتخذ سياسة الاستنزاف المتواصل للنفط الجزائري مستغلة انغماس الثوار في خلافات وصراعات سياسية، فضلاً عن ثقل التركة الاستعمارية[٢].

ففي الوقت الذي كان للنفط أهميته القصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال، فقد كان ضمان استمرار تسويق النفط الجزائري في السوق العالمية من الاعتبارات الضرورية للاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، ولم يكن آنذاك من سوق مفتوح أمام الجزائر لتسويق النفط غير فرنسا وأوربا الغربية بصفة عامة، إضافة إلى ما ساد أوائل عقد الستينيات من نزعة لدى أوروبا الغربية ذات سمة استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من دائرة سيطرة الأخيرة من حيث استيراد الطاقة المحركة الأساسية لكافة الصناعات الأوربية، فكان للشأن النفطي الثقل الأكبر في حسابات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر عند الاستقلال حتى ان خصوم ديغول السياسيين كانوا يتهكمون على سياسته الجزائرية بقولهم عنها " للعلاقات الجزائرية الفرنسية رائحة البترول المنفر"[٣] ، لاسيما وأن الحكومة الجزائرية امتنعت بعد الاستقلال عن منح أي عقود امتياز جديدة[٤]، وهنا يمكننا معرفة الوضع النفطي بعد الاستقلال من خلال استقراء أهم الميادين ذات الصلة به وهي:

أولاً- العائدات المالية والضرائبية:

كان موضوع عائدات الجزائر من نفطها المسوق إلى الأسواق الخارجية [٥]، من أول الموضوعات التي دارت حولها مطالبات الحكومة الجزائرية، فمن المعروف ان الشركات الفرنسية كانت تستثمر النفط الجزائري استناداً إلى التسهيلات المالية والضرائبية الكبيرة التي نص عليها " قانون البترول الصحراوي" الذي سنته فرنسا عن فترة ما قبل الاستقلال، ومن أهم هذه التسهيلات تأجيل دفع ٢٧,٥% من الضريبة لمدة ٥ أعوام [٦]، والاستهلاكات المالية السريعة [٧].

ويوضح الجدول رقم(١) قيمة عائدات النفط ١٩٦٣-١٩٦٥ [٨]

السنة	القيمة (مليون دينار جزائري)
١٩٦٣	٢١٦٨
١٩٦٤	١٩٣٣
١٩٦٥	١٦٩٠

ونحن بحاجة هنا ان نذكر ان حساب الأرباح الخاضعة للضريبة طبقاً لعرف الشركات الفرنسية المستغلة للنفط الجزائري لم يكن يبنى ويتم على أساس الأسعار المعلنة كما هو الحال في أغلب دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط وإنما على أساس ما كانت تصرح به تلك الشركات أي الأسعار الفعلية، والتي كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تصل أحياناً إلى ٢٠% [٩].

والجدول رقم (٢) يعطي صورة واضحة عن عائدات ضرائب النفط بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٥[١٠]

السنة	القيمة (مليون دينار جزائري)
١٩٦٣	٢٦,٥
١٩٦٤	٣٠,٠
١٩٦٥	٤٥,٠

وبناءً على ما سبق، فأن حصة الخزينة الجزائرية ممثلة بالعائدات وبالضرائب كانت ضئيلة جداً خلال السنوات الأولى من الإنتاج بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٤ مقابل ما يماثلها من عوائد البلدان الأخرى المنتجة والمصدرة .

والجدول رقم (٣) أدناه يبين دخل الدول المنتجة للنفط عن البرميل الواحد ومن بينها الجزائر في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٤ [١١].

"بالسنت"

السنة	الكويت	السعودية	إيران	العراق	ليبيا	الجزائر	فنزويلا
١٩٦٠	٧٦,٤	٧٥,٠	٨٠,١	٧٨,٦	–	٢٥,٦	٨٩,٢
١٩٦١	٧٤,٤	٧٥,٥	٧٥,٨	٧٦,٥	٦٢,٧	٢٥,١	٩٢,٩
١٩٦٢	٧٤,٨	٧٦,٥	٧٤,٥	٧٦,٧	٦٤,٧	٢٦,٢	٩٧,٢
١٩٦٣	٧٤,٣	٨٧,٧	٧٩,٧	٨٠,٧	٦٥,٠	٢٩,٤	٩٨,٦
١٩٦٤	٧٦,٩	٨٢,٠	٨١,٨	٨٠,١	٦٢,٩	٢٩,٢	٩٥,٤

فضلاً عن استمرار الشركات النفطية حتى بعد عام ١٩٦٢ في الارتباط بباريس كمركز رئيس ومقر للشركات العاملة في الجزائر مما أدى إلى استمرار الدفع في فرنسا وحرمان ميزان المدفوعات الجزائري من الاستفادة من الصادرات النفطية برغم أن هذه الأخيرة لها أهمية نسبية في إجمالي صادرات الجزائر لاسيما ان هذه العائدات والرسوم المباشرة قد أخذت بالنمو بموازاة نمو الإنتاج، وتبعاً لهذا الارتباط ارتفعت نسبة العائدات النفطية في الميزانية الاعتيادية من ١,١٧% عام ١٩٥٩ إلى ١١,٢٣% عام ١٩٦٤[١٢].

والجدول رقم (٤) يوضح الصادرات النفطية والأهمية النسبية لقيمتها لإجمالي قيمة الصادرات [١٣].

(مليون دينار)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	قيمة الصادرات النفطية	الأهمية النسبية لقيمة الصادرات النفطية
١٩٦٠	٢٥٤٩	٦٠٢	%٢٣,٩
١٩٦١	٢٩٢٠	١٠٩٩	%٣٧,٦
١٩٦٢	٣٧٨٠	–	–
١٩٦٣	٣٧٤٧	٢١٦٨	%٥٧,٨
١٩٦٤	٣٥٨٩	١٩٣٣	%٥٣,٨
١٩٦٥	٣١٤٦	١٦٩٠	%٥٣,٨

ومن هنا يتضح أن صيغة المناصفة التي طبقت في الجزائر حتى عام ١٩٦٥ تميزت بمرونة كبيرة مكنت الشركات المستثمرة من أن تحورها على هواها مطبقة بذلك كلابة قاسية على الخزينة الجزائرية التي وقعت تحت ضغط سعر الكلفة والأعباء المالية للشركات من جهة، وضغط أسعار المبيع المتروكة عملياً لتقدير الشركات تماماً مثل سعر الكلفة من جهة ثانية [١٤].

ثانياً- التنقيب والإنتاج:

أما بالنسبة إلى عمليات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر وما يتعلق بذلك من عمليات جيولوجية وجيوفيزيائية، فأنها بعد أن بلغت الذروة في العامين ١٩٦٠و ١٩٦١ أخذت بالتراجع بسرعة ما بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٥، ولا أدل على ذلك من ان العمليات الجيوفيزيائية انخفضت من "١٩٠ شهر/ فرقة عمل" في عام ١٩٦٢ إلى "٣٦ شهر فرقة /عمل " في عام ١٩٦٥، أو ما يعادل انخفاضاً نسبته ٣٢% في عام ١٩٦٤، و٦٨% في عام ١٩٦٥، وذات الأعراض بدأت تظهر في ميدان الحفريات التي تناقصت من "١٦٨ شهر / آلة" أي " شهر عمل/آلة الحفر" في عام ١٩٦٢ إلى "٦٢شهر/ آلة" في عام ١٩٦٥ أي بلغ الانخفاض نسبة ٣٥% عام ١٩٦٤ ونسبة ١٩% في عام ١٩٦٥، حيث بلغ عدد الأمتار المحفورة ٢٠,٥٥٥٣ متراً مقابل ٢٥,٣٢٠٠ متراً في عام ١٩٦٤ ، وقد أدى الضعف في جهود البحث عن النفط إلى توقف الاكتشافات المهمة التي كان آخرها حقل غازي الطويل في

عام ١٩٦٢ الذي يقع على بعد ٤٠٠ كم جنوب عين صالح في جنوب الصحراء، وأن هذا الانخفاض في جهود البحث والاستكشاف يعني من بين ما يعني عدم تبني أي سياسة لزيادة إنتاج النفط [١٥]، لاسيما وان الاحتياط المثبت في العام ١٩٦٥ كان ٧,٥ مليار برميل [١٦]، ولما كانت للشركات الفرنسية اليد الطولى في الاستحواذ على رخص التنقيب في الجزائر قبل الاستقلال فبالإمكان إدراك مغزى سياسة التراجع في عمليات البحث والتنقيب، ويتضح ذلك من خلال معرفة ان مساحة التنقيب لعام ١٩٦٣ لم تتجاوز ٥٤٠,٩٣ كم^2 وكانت على النحو التالي:

٦٧,٤٥% للمصالح الفرنسية

١٧,٣٧% للشركات النفطية العالمية الكبرى

١٠,٥٤% للشركات الأجنبية المختلفة

٤,٦٤% للدولة الجزائرية[١٧]

من ذلك يتضح أن الحكومة الجزائرية لم تكن تسيطر إلا على نسبة ٤,٦٤% من مساحات التنقيب عن طريق حيازتها نسبة من رأسمال شركة سنريبال مقدارها ٤٩% [١٨]، وإذا أردنا أن نسجل الأسباب التي وقفت وراء انخفاض جهود تلك الشركات في التنقيب عن النفط فأننا نقول هو عزوف الحكومة الفرنسية في المساهمة في عمليات التنقيب عن النفط في ظل حكومة جزائرية مستقلة مفضلة الاستمرار بدورها السابق كمنتجة ومصدرة للنفط الجزائري [١٩].

أما فيما يتعلق بالإنتاج فقد كانت سيطرة الشركات والمصالح الفرنسية على إنتاج النفط في الجزائر في تموز عام ١٩٦٢ واضحة إذ كانت نسبتها ٧٠,٩٩% بينما كانت نسبة ١٧,٨٦% للشركات الدولية الأجنبية، في حين كانت نسبة الجزائر من إنتاج نفطها ١٠,١٥%، ولتوضيح تلك الأرقام أكثر نذكر ان كميات النفط التي هي من حصة الجزائر من نفطها تبلغ حوالي٢,١ مليون طن من مجموع الإنتاج الكلي حينذاك وهو ٢٠,٦ مليون طن المتأتية من نسبة مساهمتها في شركة سنريبال العاملة في حقل حاسي مسعود[٢٠]، ومهما يكن من أمر فقد حدثت زيادة نسبية في إنتاج النفط وصلت نسبتها إلى أكثر من ١٠% سنوياً كما هو واضح في الجدول رقم (٥) أدناه[٢١]:

السنة	إنتاج النفط (مليون طن)
١٩٦٢	٢٠,٧
١٩٦٣	٢٣,٩
١٩٦٤	٢٦,٥
١٩٦٥	٢٦,٥

علينا أن نلاحظ هنا ان معدل الإنتاج اليومي للنفط في الجزائر كان في حدود ٥٥٢ الف برميل في عام ١٩٦٢، وبذلك كانت نسبة الإنتاج السنوي للاحتياط تبلغ ١ إلى ٣٥ وان سعر البرميل يتراوح ما بين ٢,٣٠-٢,٣٥ دولار، إلى جانب أن نسبة ٦٣% من النفط المصدر يذهب إلى الأسواق الفرنسية و٣١% إلى أسوق الدول الأوربية الأخرى، بينما يذهب الباقي لسد حاجة السوق الداخلية للجزائر [٢٢]، واستكمالاً لرسم الصورة عن الجوانب الأخرى للنفط في الجزائر بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٥ نقول أن كلفة إنتاج برميل النفط كانت في حدود ٣,٩ سنت في الجزائر مقارنة بدول أفريقيا المجاورة لها ففي ليبيا كانت كلفة إنتاج البرميل الواحد ٢,٥ سنت، أما في نيجيريا فهي ٢,٧ سنت [٢٣].

ثالثاً- صناعة التكرير وخطوط نقل النفط

كانت صناعة تكرير النفط في الجزائر محدودة للغاية إذا لم نقل أنها كانت متخلفة، فقد عمدت الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات من حرمان الجزائر من تلك الصناعة التي كان وجودها مهماً للاقتصاد الوطني الجزائري بوصفها الصناعة الداعمة لقطاعات عديدة في ذلك الاقتصاد، ولكن كان الوضع غريب إلى حد ما أن بلداً منتجاً للنفط وبكميات لا بأس بها حسب المقاييس آنذاك يبقى مضطراً لتأمين حاجاته من المحروقات على الأسواق الخارجية مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية

واقتصادية[٢٤]، وإذا ما أردنا أن نشير إلى الآثار الاقتصادية لذلك فلا بد من أن نوضح ان حرمان الجزائر من صناعة التكرير يعني وضع العقبات أمام تطوير الصناعة ولاسيما الصناعة النفطية وحرمانها من المكاسب المالية والاقتصادية التي تنجم عن قيام صناعة التكرير وتطورها من استثمارات وخلق وظائف جديدة وأجور وضرائب للمنتجات المصنعة، فضلاً عن ما توفره من عملات أجنبية ضرورية لاستيراد المنتجات المكررة وقد قدر مبلغ هذه العملات الأجنبية بالنسبة للجزائر عند استقلالها بحوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً [٢٥].

تتأكد هذه الحقيقة عن معرفة وضع صناعة التكرير في الجزائر بعد الاستقلال حيث لم يكن فيها حتى عام ١٩٦٤ غير مصفى صغير في منطقة حاسي مسعود انشأ عام ١٩٦١ بطاقة قدرها ٢٢٥ ألف طن سنوياً من " البنزين، غاز البترول السائل، غاز الوقود" من قبل شركة سنريبال[٢٦] ، وكان الهدف من إنشاء هذه المصفاة هو خدمة شركات التنقيب العاملة بالمنطقة [٢٧]، ثم أخذت طاقتها بالازدياد حتى وصلت إلى مليون طن سنوياً [٢٨]، ولمواجهة الاستهلاك المحلي المتزايد ن فقد تم عام ١٩٦٤ إنشاء مصفاة لتكرير النفط في منطقة الحراشي الواقعة على بعد ١٠كم إلى الغرب من مدينة الجزائر [٢٩]، إذ باشرت العمل بطاقة أولية قدرها ١,٥ مليون طن سنويا وقد عرفت بمصفاة الجزائر[٣٠] ، إلا أن تشغيلها لم يأت إلا بحل جزئي في موضوع تأمين حاجة الاستهلاك المحلي الضرورية حتى ثبت فيما بعد ان مصفاة الجزائر كانت غير مندمجة في الاقتصاد الجزائري بسبب غلبة المساهمة الأجنبية فيها والتي تتألف من عدد الشركات الغربية أهمها شركة أسو"Esso " ١٧,٦%، موبيل ٦%، شل"Shil" ٢٤%، توتال "Total " ١٢% وتبعتها لتلك الشركات إدارة وإنتاجاً وتسويقاً [٣١]، وربما يكفي القول ان طاقة مصاف التكرير في لبنان والمغرب وتونس في عام ١٩٦٥ وعلى سبيل المثال كان هو ٥١,٥ ، ٣١,٥ ، ٢٢,٥ ألف برميل يومياً على التوالي في الوقت الذي لم تكن طاقة مصافي الجزائر تتجاوز ٤٦ ألف برميل يومياً مع أن الجزائر تعد دولة ذات أهمية نفطية مقارنة بتلك الدول [٣٢] .

أما فيما يتعلق بوسائل نقل النفط الجزائري ، فمن المعروف أن بعد معظم حقول النفط المنتجة في الجزائر عن ساحل البحر المتوسط له دور كبير في إعطاء عمليات النقل أهمية كبرى لاسيما للنقل بالأنابيب الذي يعد الوسيلة الوحيدة لنقل النفط إلى المرافئ في الجزائر، خاصة وان شبكة الأنابيب العائدة للشركات الأجنبية بلغت طاقتها القصوى بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٥ عند حدود ٢٦ مليون طن [٣٣]، إذ لم يكن في الجزائر وقتها سوى خطين رئيسين للأنابيب، هما خط سوبيغ "Sopeg" وقد انشأ من قبل شركة سفب وشركة سنريبال مناصفة في عام ١٩٥٩ ليصل بين حوض الحمرا الكائن في شمال غربي حقل حاسي مسعود بمرفئ بجاية في الجزائر وبقطر ٢٤ بوصة، وبطول يبلغ ٦٦١كم ، وبطاقة سنوية تقدر بـ١٧ مليون طن ،أما الخط الآخر فهو خط ترابسا "Trapsa" ، وقد أنشأ من قبل شركة ترابسا المتفرعة من شركة كريبس في عام ١٩٦٠، ليصل بين عين أميناس في حوض الايلزي في الشر ق الجزائري حيث حقول عجيلة ورزاتين إلى مرفأ السخيرة التونسي وبنفس قياس قطر الأنبوب السابق، وبطول يبلغ ٢٥٥ كيلو متر، وبطاقة تقدر بـ ١٣ مليون طن سنوياً [٣٤] .

وينطبق مجرى الحديث عن خطوط نقل النفط أيضاً على مرافئ تصدير النفط في الجزائر التي تعد دولة نفطية فلم يكن فيها قبل عام ١٩٦٥ إلا مرفأ بجايا، حيث يعد أول مرفأ أنشأ في الجزائر ليستخدم كمصب لخط أنابيب حوض الحمرا- بيجايا ودخل حيز العمل عام ١٩٥٩ [٣٥].

ونخلص القول، أن تطبيق نظام الامتيازات هذا في الجزائر قد أدى إلى نشوء ظاهرة اقتصادية معروفة لدى الاقتصاديين وهي ظاهرة الانعزال التام بين الصناعة النفطية وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني وإلى نوع من الازدواجية في هذا الاقتصاد نتيجة قيام نشاط نفطي مستقل تماماً في باقي القطاعات، موجه من الخارج ويتجه في نشاطه نحو الخارج، كما يستوحي سياسته وأهدافه من اعتبارات خارجية مستوحاة من المصالح الذاتية للشركات ومصالح البلدان التي تنتمي إليها بعيدة عن الاعتبارات والأهداف التي تستوحيها وتعمل من اجلها باقي قطاعات الاقتصاد الوطني[٣٦].

المبحث الثاني

بواكير السياسة النفطية الوطنية

كان توقيع الجزائر على "اتفاقيات ايفيان" عام ١٩٦٢ يهدف إلى تحقيق الاستقلال السياسي وضمان وحدة التراب الوطني كهدف عاجل، ولم تكن معركة النفط التي أجلت إلى ما بعد الاستقلال ضمن أولويات تلك المرحلة التي تتطلب دفاعاً صارماً عن مكسب الاستقلال السياسي المهدد والهش(٣٧)، لكن ما أن تم إعلان استقلال الجزائر الناجز في تموز عام ١٩٦٢ وتمتعها بكل سيادتها على كل أراضيها حتى ظهر نوع من التحفظ على طريقة منح الامتياز والإنتاج والعائدات، وعليه فانه من الطبيعي جداً ان ترفض الحكومة الجزائرية وهي التي دفعت غالياً ثمن استقلالها وسيادتها الكاملة الاكتفاء بدور بسيط في ميدان إنتاج النفط الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية فكان على المسؤولين الجزائريين أن يختاروا واحداً من اتجاهين بشان العلاقة مع شركات النفط الأجنبية المستثمرة للنفط في الجزائر، أما الإبقاء على نظام الامتيازات القديم مع المطالبة المستمرة بزيادة العائدات التي كانت تتسلمها الحكومة من شركات النفط العاملة في الجزائر على أن يتم ذلك عن طريق المفاوضات المستمرة مع تلك الشركات أو تتحمل الحكومة الجزائرية لمسؤولياتها الوطنية كاملة من اجل فرض مساهمة جزائرية في كل نشاطات وحقول إنتاج النفط الجزائري، وقد اختارت الجزائر بعد دراسة الوضع النفطي ان تتبع الاتجاه الثاني أو الخيار الثاني(٣٨)، ولا مناص من الإشارة هنا ان " قانون البترول الصحراوي" الذي على أساسه منحت الامتيازات ضمن جملة من التدابير أهمها، انها منحت للدولة حق مراقبة نشاط الشركات صاحبة الامتيازات خدمة للمصالح الفرنسية، وعندما استقلت الجزائر وحصلت على سيادتها كان من المسلم به أن تنقل تلك الحقوق والتدابير قانونياً من فرنسا لها(٣٩).

بعد ذلك سارت السياسة الجزائرية في قطاع النفط نحو تحقيق أهدافها التي تحددت وفقاً لمتطلبات المصلحة العليا للجزائر ويمكن توضيح الملامح العامة لتلك السياسة بالعناصر الآتية، أهمها ضمان مشاركة الجزائر في جميع مراحل الصناعة النفطية وفي كافة مستوياتها، والعمل على زيادة احتياطي الجزائر من النفط عن طريق الدعم المستمر لعمليات المسح والاستكشاف والتنقيب، والعمل على دمج قطاع إنتاج النفط بالاقتصاد الوطني للجزائر لما في ذلك من فوائد عديدة خاصة في مجال الصناعات البتروكيمياوية والتعدين التي اخذ الطلب عليها ينمو بمعدلات كبيرة، والاهتمام بتهيئة كوادر جزائرية معدة ومدربة تدريباً تقنياً عالياً لخدمة قطاع النفط وإدارته في المرحلة القادمة، فضلاً عن رفع المستوى المعيشي للعاملين في ذلك القطاع تمهيداً لبناء صناعة نفطية بتروكيمياوية وطنية قادرة على منافسة الصناعات البتروكيماوية الأجنبية، كما التزمت الحكومة الجزائرية بتأسيس شركات خدمات للمساعدة في تسهيل عملية إنتاج النفط في الجزائر، وفي الوقت نفسه وضعت حكومة الجزائر نصب عينها توفير كل ما تحتاج له السوق الداخلية من المحروقات وبأرخص الأسعار، إضافة إلى تعهد الجزائر بالتعاون الحقيقي بينها وبين الدول العربية والصديقة المنتجة للنفط خدمة للمصالح العليا للجميع(٤٠).

وبالمقابل، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مجبرة بعد استقلال الجزائر على عقد شراكة مع الحكومة الجزائرية لتسهيل نقل النفط إلى السواحل الجزائرية من خلال مد المزيد من أنابيب النفط إلى الشمال الجزائري، وتهيئة المرافئ الجزائرية لتصدير النفط إلى فرنسا، واختيار بعض المدن الجزائرية الإستراتيجية لإنشاء مصافي تكرير النفط، ونتيجة لهذه الأهداف الفرنسية بدأت الحكومة الجزائرية باعداد ثوابت سياستها النفطية بطريقة سرية لاعتماد فرنسا على التقييد القانوني للحكومة الجزائرية عبر "اتفاقيات ايفيان" عام ١٩٦٢ والقانون الفرنسي " قانون البترول الصحراوي" فبدأت الجزائر معركتها للسيطرة على ثرواتها النفطية مع بداية ستينيات القرن الماضي، رغم ان الخزينة العامة الجزائرية كانت تعاني العجز المالي وبحاجة إلى تدخل عاجل لخلق عشرات الوظائف وصرف أجور الموظفين وتوفير الغذاء والخدمات الرئيسية لشعب يقدر تعداده آنذاك ما يقارب ٩ ملايين مواطن، ولا يمتلك أكثر من ٤٠٠ اطار جامعي وبنيته التحتية منهارة بسبب حرب التحرير الطويلة، ومع هذا وضعت الجزائر إستراتيجية مؤقتة تهدف إلى إنشاء شركة نفطية جزائرية فرنسية لتنمية الصناعة النفطية الجزائرية ولزيادة مداخيل الضرائب على الصناعة النفطية الفرنسية بالجزائر لكنها سرعان ما أدركت خطأ تلك الإستراتيجية فالضرائب المتدنية هي لأسعار غير حقيقية للنفط، وخاصة وان الحكومة

الجزائرية مقيدة قانونياً بقانون البترول الصحراوي وبتعهدها قبل الاستقلال بعدم خلق أي عراقيل تضر بالمصالح النفطية الفرنسية بالجزائر وبهذا تكون الاستراتيجة الفرنسية قد نجحت في ضمان استقلال القطاع النفطي عن الاستقلال السياسي(٤١)، فكان على الجزائر ان تتحين الفرص لتفكك تلك القيود للسيطرة على مواردها الطبيعية وإكمال السيادة السياسية بالسيادة الاقتصادية بإتباع سياسة مرحلية واقعية "برغماتية" في إطار مبدأ السيادة بشكل عام، وكانت الخطوة الأولى نحو امتلاك المهارات التقنية والإدارية اللازمة لمثل هذه السيطرة هو الإقدام على إنشاء شركة نفطية وطنية للقيام بالعمليات النفطية(٤٢).

أولاً- ظروف تأسيس الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سوناطراك Sonatrach"(٤٣).

لم يكن في الجزائر كما اشرنا من قبل حتى عام ١٩٦٣ سوى خطين للأنابيب هما سوبيغ وترابسا ولما كانت الشركات العاملة في الجزائر قد أدركت حينذاك بأن كلا الخطين قد وصلا إلى طاقتها القصوى أي ما مجموعه ٢٦ مليون طن سنوياً، وتجمد الإنتاج الجزائري عند هذا الحد لعدم قدرة طاقة الأنابيب لنقل الإنتاج الذي يزيد عن ذلك(٤٤)، لذلك قررت عدة شركات غربية في بداية عام ١٩٦٣(٤٥) ، إنشاء شركة باسم ترابال "Latrapal" تكون مهمتها بأن تنشئ خطاً جديداً للأنابيب لنقل النفط من حقوله في الصحراء إلى مرفئ أرزيو على شاطئ البحر المتوسط غرب مدينة وهران، غير ان الحكومة الجزائرية اشترطت في شهر أيار عام ١٩٦٣ بأن تكون ٢٠% من أسهم الشركة لها، وان تعطى حق الحصول على ١٣% أخرى متى ما أرادت ذلك،لكن هذه المحاولة فشلت بعد ان رفضت الشركات الغربية الشرط الثاني(٤٦).

كما أعلنت شركة ترابال في ١٥ حزيران من العام نفسه طلبها وبصورة رسمية من الحكومة الجزائرية السماح لها بإنشاء خط الأنابيب الثالثة لنقل النفط الجزائري إلى الساحل، والذي لم تتلق عنه رداً حينذاك لأدراك الحكومة الجزائرية بأن امتلاك وسائل النقل وحرية التصرف فيها هي أمور ضرورية للمحافظة على الاستقلال الاقتصادي ولتأمين مشاركة الجزائر الفعلية في جميع مراحل استثمار النفط، لذا بادرت باتخاذ قرار بأن تقوم بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء هذا الخط على ان تملكه الجزائر ملكية تامة وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله وكان هذا القرار باكورة جهود الحكومة الجزائرية في مجال النفط وتباشير سياسة نفطية تحررية ستنتهجها وتسير عليها ، فأوكل تنفيذ وإدارة هذا الخط إلى الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها وتصنيعها وتسويقها "سوناطراك" التي أنشأت بتاريخ ٣١ كانون الأول عام ١٩٦٣ لتكون أداة لتنفيذ السياسة النفطية الجزائرية(٤٧).

تم إنشاء "السوناطراك" وفق المرسوم الجمهوري الذي يحمل رقم ٦٣- ٤٩١ والذي حدد في مادته الثالثة أهداف تلك الشركة الوطنية بما يأتي:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص وتوقيع الاتفاقيات لانجاز المشروعات.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة(٤٨).

وقد زودت الحكومة الجزائرية تلك الشركة عند إنشائها برأسمال مبدئي قدره ٤٠ مليون دينار موزع في صورة ٤٠٠ سهم متساوي القيمة الاسمية تملكها الدولة والمؤسسات العامة الجزائرية على ان تقوم الشركة بمضاعفة رأسمالها إبتداءاً من إبرامها عقود اقتراض بضمان الحكومة الجزائرية، أو عن طريق إصدار أسهم وسندات في السوق الجزائرية (٤٩)، أما فيما يتعلق بالجانب التنظيمي للشركة فقد راعت الحكومة الجزائرية أن تكون هذه الشركة برئاسة مدير عام فضلاً عن مجلس إدارة مكون من المدير العام ومن نواب له مسؤولين عن الفروع المختلفة للشركة وهي "الهيدروكابونات، البتروكيماويات، التكرير والتصفية، التسويق، الهندسة والتطوير، التنظيم والتخطيط، المالية" ومن الأمور التي تميز البنية التنظيمية للشركة هو وجود اثنين من ممثلي العمال في مجلس الإدارة(٥٠)، ولابد من الإشارة هنا إلى ان أول مدير عام "للسوناطراك" هو بلعيد عبد السلام والذي شغل سابقاً منصب مساعد يوسف بن خده للشؤون الاقتصادية بين عامي ١٩٦١- ١٩٦٢ (٥١)، ولما كانت "سوناطراك" قد اقتضت مهمتها في البدء نقل

النفط والغاز وتسويقهما [٥٢] لاسيما وانه تم إنشاء شركة وطنية للملاحة التجارية في نفس توقيت إعلان إنشاء "سوناطراك" وذلك ليكون لها دوراً مكملاً لما تبذله " سوناطراك" من جهود في إقامة خطوط أنابيب للنفط والغاز، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام الجزائري في المساهمة في عملية النقل عبر البحار وفي السعي إلى اقتناء أسطول بحري متخصص بنقل المحروقات [٥٣].

وبناء على ذلك بادرت "سوناطراك" إلى إجراء بعض الدراسات الفنية المبدئية على مشروع الخط[٥٤]، والتي بناء عليها قررت إنشاء خط ستكون طاقته المبدئية ١٠ مليون طن سنوياً قابلة للزيادة في مرحلة ثانية إلى ١٨ مليون طن، ثم إلى ٢٢ مليون طن في مرحلة ثالثة ، ويمتد هذا الخط المقترح بين حوض الحمراء وميناء ارزيو عبر مسافة ٨٠٥ كم ، ولهذا طرحت "سوناطراك" في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٤ هذا المشروع في مناقصة دولية قررت على أثرها، وفي آذار من العام نفسه بان يعهد بإنشاء الخط إلى إحدى الشركات البريطانية [٥٥] ، وهي شركة جون براون المحدودة للإنشاءات "Construetors jon Brown" وقد تمت تغطية تكاليف إنشاء الخط عن طريق الاقتراض فالقرض الكويتي غطى ما نسبته ٢٥% [٥٦]، وكذلك النسبة نفسها من قبل قرض البنك العربي للتنمية في حين كانت النسبة المتبقية من قبل الحكومة البريطانية[٥٧]، وقد تم ذلك في وسط حملة من التشكيك الفرنسي حول قدرة الجزائر على إنجاز ذلك الخط لاسيما وانه يعد الانجاز الأول من نوعه في البلدان النامية المنتجة للنفط [٥٨]، فضلاً عن إدراك الفرنسيين ان الجزائر لن تكون قادرة على تجنيد القوى البشرية الماهرة لإدارة المؤسسات النفطية بعد سفر الخبراء والعاملين الفرنسيين عقب الاستقلال غير ان الحكومة الجزائرية استطاعت تدارك ذلك الموقف بسرعة، إذ توجهت لطلب المساعدة الفنية النفطية من الاتحاد السوفيتي [٥٩]، الذي تعهد بتقديم المساعدة في عمليات التنقيب عن ابار النفط وفي تدريب الكوادر الوطنية وإنشاء المراكز المهنية الخاصة بأعداد العمال الكفوئين باستخراج النفط خاصة بعد زيارة بن بله إلى موسكو في نيسان عام ١٩٦٤ [٦٠]، وتمكنه من الحصول على الدعم الكامل من الاتحاد السوفيتي الذي تمخض عنه تعاون مثمر على الصعيد النفطي فقد تعهد الجانب السوفيتي للحكومة الجزائرية بإرسال ناقلة نفط تبلغ حمولتها ١٩ ألف طن على ان يكون استلامها بداية العام ١٩٦٥، فضلاً عن تقديم ما كانت تحتاجه الجزائر حينذاك وهو إنشاء الاتحاد السوفيتي في أيار عام ١٩٦٤ معهداً للنفط والغاز في الجزائر يتسع لألف طالب، مع مدرستين فنيتين تابعتين لهذا المعهد تتسعان لألف طالب، وعن تقديمه كل المعدات التعليمية والفنية لذلك المشروع كذلك تزويده بخبراء نفط سوفيت حيث ابتدأت الدراسة فيه في أيلول من العام نفسه، كما وقعت اتفاقية بين الجانبين في تموز عام ١٩٦٤ لإنشاء ما عرف بالمركز الأفريقي لإعداد المهندسين والفنيين في مجال النفط والغاز وبدأ هذا المركز بالتدريس في تشرين الثاني من العام نفسه إذ يدرس فيه ٩ تخصصات[٦١].

كما قامت الجزائر بخطوة مهمة في تموز عام ١٩٦٤ للحصول على العملة الصعبة اللازمة لتنفيذ مشاريعها النفطية الوطنية عن طريق إلزام الشركات النفطية باستيفاء ٥٠% من حصيلة مبيعاتها النفطية في الأسواق العالمية في الجزائر، وان تقيم مقرها الرئيس في الجزائر العاصمة[٦٢].

انعكس نشاط الحكومة الجزائرية في تدعيم موقفها في قضية إنشاء الأنبوب الثالث حتى بعد لجوء شركة ترابال في ٩ نيسان عام ١٩٦٤ إلى محكمة العدل الدولية في محاولة منها للفصل في القضية استناداً إلى ما ورد في " اتفاقيات ايفيان"، لكن الجزائر استطاعت ربح القضية إذ أصبحت تجيد لعب الورقة القانونية أيضاً ذلك لأن إنشاء المشروع قد عرض في مناقصة عامة فلم تبت المحكمة في النزاع المعروض عليها، كذلك لم يجد حينها تسويته إلا في أطار المفاوضات الجزائرية – الفرنسية بشأن إعادة النظر في الأحكام النفطية الواردة في "اتفاقيات ايفيان" وهو ما كان ضمن اولويات السياسية النفطية الجزائرية حينها [٦٣].

ثانياً- اتفاقية ٢٩ تموز ١٩٦٥ النفطية "اتفاق الجزائر"

كانت الجزائر منذ استقلالها ترى في النظام النفطي الذي ورثته عن فرنسا إجحافاً بمصالحها وكانت تطالب بتعديله لذلك لم يمض أكثر من عامين على استقلال الجزائر [٦٤]، حتى بدأ الرئيس الجزائري بن بله وفي أوائل كانون الأول عام ١٩٦٣ بالطلب بضرورة الإسراع بإجراء مفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية بشأن " استخدام موارد الطاقة في الصحراء الكبرى لتسهيل حركة التصنيع في البلاد"[٦٥]، أما الدافع الفرنسي والمتمثلة بسياسة ديغول تجاه الجزائر التي تهتم بالمحافظة على العلاقات

النموذجية بين البلدين[٦٦]، وظهور ديغول بمظهر الضامن والحامي للتسوية مع الجزائر والذي لم يجعل من فشله في الحصول على تعويض عن الممتلكات الفرنسية التي تم الاستحواذ عليها عند الاستقلال قضية كبيرة بل بالأحرى وافق في عام ١٩٦٤ على التفاوض بشأن النفط مع الجزائر [٦٧]، فقد كان لابد لفرنسا من ان تصل مع الجزائر إلى اتفاق يرضيها فأهمية النفط الجزائري بالنسبة لفرنسا لا يحتمل عدم الاتفاق وان طال الأخذ والرد وامتد أمد المفاوضات ويكفي لإبراز هذه الأهمية أن نوضح أن فرنسا كانت تستورد آنذاك من الجزائر ثلث احتياجاتها من النفط ، فقد استوردت في عام ١٩٦٤ ما يبلغ ١٧ مليون طن من النفط الجزائري بينما بلغت جملة وارداتها النفطية ٤٩ مليون طن[٦٨].

بدأت المفاوضات في ١٤ كانون الثاني من عام ١٩٦٤ في باريس بين وفد جزائري برئاسة بشير بو معزة وزير الاقتصاد آنذاك ووفد فرنسي برئاسة أوليفيه ورمسو "Auliphpe Wormsu" رئيس الدائرة الاقتصادية في الخارجية الفرنسية، وقد استمرت الاجتماعات المكثفة بين الجانبين حتى تموز عام ١٩٦٥ أي أنها استمرت قرابة عام ونصف العام، ولعل أهم محاور تلك المفاوضات الشاقة كان يدور حول إنتاج نفطي متزايد مقابل وسائل نقل غير كافية، وفي رغبة الجزائر بزيادة عائداتها النفطية، مقابل رغبة فرنسية في الحفاظ على حقوقها النفطية وفقاً "لاتفاقيات ايفيان " ، لذا نرى أن الجانب الجزائري وطيلة أمد تلك المفاوضات يستند في موقفه على أربعة أركان موضوعية، أولها يتعلق بإعادة النظر في الأساليب التنظيمية لتوزيع العوائد المالية الناجمة عن استغلال الشركات الأجنبية لموارد الثروة النفطية في الجزائر وهو ما يعكس رغبة الجزائر في التوصل إلى اتفاق مع الجانب الفرنسي لرفع ايرادتها النفطية، والركن الثاني هو مطالبة الجزائر بمشاركة جزائرية أعمق في مراحل الصناعة النفطية المختلفة خاصة في جانب الاستغلال والنقل والبيع لذلك سعت الجزائر إلى مساهمة أوسع لها لاسيما في شركة سنريبال التي لم توظف إلا نسبة ضئيلة من أرباح أنشطتها في فروع الإنتاج الجزائري كما ان أموالها الموجودة في المصارف الجزائرية محدودة جداً، أما الركن الثالث فهو رغبة الجزائر في شراء كميات غير محدودة من الغاز الطبيعي من مناطق استخراجه مباشرة لسد احتياجات أسواقها الداخلية، واستند الركن الرابع على المطالبة الجزائرية بزيادة نصيب الحكومة الجزائرية من أرباح العمليات النفطية المتحققة على أراضيها، فضلاً عن احتجاز أكثر ما يمكن من رؤوس الأموال الناتجة من استغلال النفط ومنتجاته أي الرقابة الجزائرية على التحويلات النقدية للخارج ستكون خاضعة للتشريعات المالية الوطنية، وهو ما رفضته شركات النفط بحجة ان ذلك يؤدي إلى هروب الخبرات الفنية [٦٩].

فلا عجب أن يحتدم الخلاف بين الجانبين وهو ما أسفر عنه تدخل الرئيس الفرنسي الذي وجه إنذاراً عند بدا المفاوضات مشيراً إلى أن المساعدات المالية الفرنسية للجزائر مرهونة بالتوصل إلى اتفاق جزائري- فرنسي بشأن اقتسام نفط الصحراء [٧٠]، كما ذكر أيضاً إلى أن فرنسا تقوم بشراء النفط الجزائري بأعلى من أسعار الأسواق العالمية وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج بصورة طبيعية وبالتالي ازدادت العوائد النفطية للجزائر الذي جعل اقتصادها ينمو بصورة مطردة [٧١]، غير ان نهاية ذلك الخلاف قد مهد له اللقاء المفاجئ الذي لم يعلن عنه مسبقاً حيث بادر بن بله لزيارة باريس بصفة سرية في ١٣ آذار عام ١٩٦٤ ولمدة ٣ ساعات اجتمع فيها بديغول في قصر الريف بحضور وزير الخارجية الجزائرية جان دي بروجلي "Jean Da Broujla"، ناقش فيها مع الرئيس الفرنسي العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة بين الجزائر وفرنسا وكانت نتائج اللقاء جيدة للطرفين وهو ما ألقى بظلاله على سير المفاوضات[٧٢].

استمر الأخذ والرد في المفاوضات حتى أعلن في ٦ نيسان عام ١٩٦٥ موافقة الجانب الفرنسي واستعداده لرفع نسبة أرباح الجزائر من العائدات النفطية من نسبة ٥٠% إلى نسبة ٧٥% [٧٣]، وما أن تم الاتفاق بين الجانبين حتى كانت الجزائر قد شهدت تحولاً راديكالياً حدث في ١٩ حزيران عام ١٩٦٥ كما أشرنا سابقاً، ونتج عنه تشكيل مؤسستين برئاسة بومدين هما مجلس الثورة الذي أسندت له إدارة مؤسسات الدولة، ومجلس الوزراء الذي لا يمتلك غير سلطات التفويض [٧٤]، وأما دور حزب جبهة

التحرير الوطني فبالرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية والتي تجعل منه حزباً طليعياً يقود الجزائر في مرحلة بناء الاشتراكية، إلا أن دورة وفي ظل حكم بومدين ظل محدوداً [٧٥]، أي بشكل أدق ان الأخير كان هو المسؤول عن كل شيء، وأنه يرأس نظاماً دكتاتورياً [٧٦]، وقد كانت لوزارة الصناعة والطاقة أهمية كبيرة عنده فهي تعد من أهم أربعة مواقع وزارية شكلت له الحلقة الضيقة التي استند إليها لتوطيد نظامه وتنفيذ مشاريعه[٧٧]، وقد كانت من حصة بلعيد عبد السلام المدير السابق لشركة "سوناطراك" التي أسندت إدارتها بالتالي إلى احمد غزالي [٧٨].

وفي سياق متصل تبددت المخاوف التي أثيرت عند الحكومة الفرنسية بعد الإطاحة ببن بله، هذا الحدث الذي وصف من قبل ديغول "بالعمل الغير جيد" ، والذي ظل على أثره الفرنسيون يترقبون بقلق موقف حكومة بومدين من مصير اتفاقية النفط الفرنسية – الجزائرية تحسباً لعدم تصديقها من قبل الحكومة الجديدة في الجزائر [٧٩]، لاسيما وان عقد الحكومة الفرنسية لتلك الاتفاقية قد قوبل بمعارضة واسعة من المعارضة السياسية ورجال الأعمال والأوساط الإدارية والمهنية المعنية بالأمر، حتى أن مجلس الشيوخ الفرنسي قد رفض مرتين متتاليتين التصديق عليها [٨٠]، عندما أظهر بومدين سعيه إلى إكمال جهود بن بله في إرساء دعائم الصناعة النفطية، وان تلك الاتفاقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة بين الفريقين فضلاً عن تكيفها مع ظروف تلك المرحلة ، بوصفها نموذجاً للتعاون بين بلد مصنع وبلد في طريق النمو[٨١]، وعليه تم التوقيع على الاتفاقية في ٢٩ تموز عام ١٩٦٥ التي عرفت" باتفاق الجزائر " [٨٢].

وعلى كل، فان الاتفاقية لم تنشأ وضعاً جديداً وإنما جاءت لتنظم وضعاً قائماً بالفعل عن فترة ما قبل الاستقلال السياسي وعن اتفاقيات ايفيان عام ١٩٦٢ [٨٣]، لكنها ساهمت في وضع إطار تنظيمي جديد للعلاقات الصناعية والنفطية بين الطرفين[٨٤]، فضلاً عن الاعتراف بأن أي تعاون نفطي بين البلدين يندرج حسب ما جاء في ديباجة الاتفاقية "ضمن إطار السيادة الجزائرية"[٨٥].

ولا شك في أن أهم ما تمخض عن الاتفاقية وفي الجانب الصناعي منها قد حددته المادة ٣١ منها، والذي التزمت الحكومة الفرنسية فيه بتقديم مساعدات مالية إلى الحكومة الجزائرية خلال فترة خمس أعوام تمتد من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠ تصل قيمتها الإجمالية إلى مليار فرنك وبخمسة أقساط سنوية كل منها قيمته ٢٠٠ مليون فرنك يسدد منها ١٦٠ مليون على أقساط لمدة ٢٠ عاماً وبفائدة قدرها ٣٠% منها ٤٠ مليون فرنك سنوياً على سبيل المنحة، كما تحصل الحكومة الجزائرية كذلك على قرض سنوي بالقيمة نفسها٢٠٠ مليون فرنك بضمان إحدى شركات التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية، كما عهد بإدارة الأمور المالية والفنية الخاصة بهذه المساعدة المالية الفرنسية إلى تنظيم جديد هو " هيئة التعاون الصناعي" التي تحل محل "الهيئة الصحراوية" ويأتي إدراج هذه المادة بناء على رغبة الحكومة الجزائرية في الإسراع بعملية التصنيع الوطني فيها[٨٦].

أما فيما يتعلق بالجانب النفطي، فأنها على الرغم من انها أضفت طابع العقود الإدارية لاتفاقيات الامتياز التي منحت ضمن " قانون البترول الصحراوي" ذلك وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٤٥ منها الذي ينص على أن " تفسير قانون البترول الصحراوي يتم، إذا لزم الأمر ذلك بالرجوع إلى القانون الإداري الفرنسي وبشكل خاص مجلس الدولة الفرنسي" [٨٧]، فان الاتفاقية لم تعد النظر جذرياً في الامتيازات التي كانت بيد المصالح الفرنسية [٨٨]، وعليه فقد ثبتت الاتفاقية عقود الامتيازات المبرمة والتي أمدها ٥٠ عاماً، طبقاً لنص المادة ٤٧ التي تؤكد على أن " الشركات صاحبة السندات البترولية وسندات النقل تبقى خاضعة لأحكام قانون البترول الصحراوي وكذلك لاتفاقيات الامتياز التي تربطها بالسلطة مانحة الامتياز" [٨٩]،علاوة على منح الشركات الفرنسية تسعة عقود امتياز في المناطق التي كانت تلك الشركات تجري أبحاثها فيها باستثناء حوض برقاوي حيث تقرر الاشتراك في استغلاله مع الشركة الوطنية الجزائرية "سوناطراك"[٩٠].

يمكن القول أن أهم ما جاء في بنود الاتفاقية الأخرى يختص بالجانب المالي والضريبي، حيث تم رفع نسبة مساهمة حكومة الجزائر في الشركة الفرنسية سنريبال من ٤٠,٥% عند الاستقلال إلى نسبة ٥٠% من رأس مال الشركة مع تعيين مسؤول

جزائري رئيساً لها[٩١]، كما جرى تعديل صيغة توزيع الأرباح عن طريق وضع سعر أساسي لأغراض احتساب الأرباح وهو أعلى من السعر الفعلي للطن من النفط بحوالي ٢٠% وهو ما كان متعارفاً عليه في بلدان الشرق الأوسط وبذلك أصبح السعر ٢,٠٨ دولار للبرميل في مرفئ عنابه، و٢,٩٥ دولار للبرميل عند مرفئ ارزيو، و٢,٠٤ دولار للبرميل عند مرفئ السخيره [٩٢]، وفي الوقت نفسه رفعت نسبة حصة الجزائر من أرباح الشركات النفطية العاملة في الجزائر من نسبة ٥٠% إلى نسبة ٥٣% بالنسبة للأعوام ١٩٦٥و ١٩٦٦ و١٩٦٧ حتى تصل خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ إلى حوالي ٥٤% و٥٥% على الترتيب [٩٣]، وضمن السياق نفسه ألغت الاتفاقية المزايا الضريبية الاستثنائية التي كانت تتمتع بها الشركات الفرنسية النفطية العاملة في الجزائر كأن تضع جانباً ما نسبته ٢٧,٥% من الدخل العام لها لا تدفع عنه ضريبة دخل إلا بعد ٥ أعوام من اجل إنشاء احتياطي لتجديد المنشآت، علاوة على إلغاء نسب الاستهلاك التي تتيح للشركات الفرنسية خصم استهلاكات معجلة من حساب الأرباح والخسائر المتحققة لديها واعتماد نظام جديد يتماشى مع ما هو معمول فيه في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط[٩٤].

وفي مستوى آخر استحدثت الاتفاقية ما يعرف بـ"الهيأة التعاونية المشتركة بين الجزائر وفرنسا" التي يطلق عليها اختصاراً "اسكوب" "Ascoop" [٩٥]، وهذه الهيأة ليست برأسمال مشترك لكنها تضم شركتين حكوميتين احدهما جزائرية "سوناطراك"، والأخرى فرنسية وهي شركة "الف ايراب" الحكومية إذ تجمعت المصالح الفرنسية الحكومية فيها منذ كانون الأول ١٩٦٥ [٩٦]، ولهذه الهيأة مجلس مكون من ١٢ عنصر نصفهم فرنسي والآخر جزائري، وقد حددت لها مناطق جديدة تقدر مساحتها بحوالي ١٨٠ كم^2 تجري أبحاثها فيها، كما فرضت الاتفاقية على الشركات الفرنسية التي لديها رخص في الجزائر بأن تحول هذه الرخص لتلك الهيئة بشروط حددتها الاتفاقية لتمتلك الحكومة الفرنسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من ٥٠% من رأس المال وحقوق التصويت في الشركة ألام [٩٧].

وأخيراً، فان المادة ٢٧ من الاتفاقية نصت ان يعاد النظر في النظام الضرائبي وذلك اعتباراً من العام المالي لعام ١٩٦٩ " بما فيه الأسعار القياسية التي تتخذ أساساً لاحتساب الضرائب" لكي يصبح هذا من أجل جعل هذا النظام الضرائبي منسجماً مع النظام الضرائبي المعمول فيه في البلدان المنتجة الأخرى، على ان تكون مدة سريان الاتفاقية ١٥ عاماً إلى جانب ما جاء في المادة ٥٢ منها " التي تنص على إعادة النظر الشاملة في الاتفاقيات بعد خمس سنوات من إبرامها"[٩٨].

ومهما يكن من أمر، فأن هذه الاتفاقية قد ضمنت بعض الفوائد للطرفين الفرنسي والجزائري على السواء، فقد ضمنت للطرف الأول انتظام وثبات إمدادات النفط الجزائري خاصة مع احتدام المنافسة الدولية، فضلاً عن استمرار توازن ميزان المدفوعات الفرنسي مع استمرار حساب أثمان النفط الجزائري بالفرنك الفرنسي، هذا إلى جانب استثمارها في قطاع النفط الجزائري منذ عام ١٩٥٢ما يقارب ٨ مليار فرنك ولم تكن قد استهلكت رؤوس أموالها بعد، مع ما يمكن وصفه خطوة في مجال العلاقات الاقتصادية الشاملة بين الدول الصناعية والدول النامية، وكذلك للطرف الجزائري فقد عدت جسراً تمهيدياً للوصول إلى إحكام سيطرة الجزائر المستقلة على ثرواتها الطبيعية، فضلاً عن إتاحة الفرصة للجزائر للقيام بدور فعال في الأنشطة النفطية وليس مجرد جباية الضرائب الخاصة بالنفط. كما أنها أوجدت أسواقاً عالمية للنفط الجزائري ومشتقاته ، علاوة على الحصول على مساعدة بلد متقدم صناعياً كفرنسا لتدعيم صناعاتها الوطنية الناشئة [٩٩].

الخاتمة

لعل من أهم ما نستطيع التوصل إليه من استنتاج يتلخص بالإصرار الجزائري بعد الاستقلال باستكمال التحرر الاقتصادي من الشركة الفرنسية التي ما زالت مستمرة والمتمثلة بالهيمنة على قطاع النفط الجزائري ، وعلى كل ما يتعلق بذلك القطاع من ميادين ونشاطات، فكان على الجزائر استخدام سياسة تدريجية واقعية للحد من تلك الهيمنة، والذي تمثل بإيجاد شركة نفطية وطنية قادرة على تحقيق الهدف الجزائري، فتم تأسيس "سوناطراك" في عام ١٩٦٣التي استطاعت إثبات نجاحها في أول مهمة أسندت لها وهو إنشاء أنبوب نفطي من دون التدخل الفرنسي ، ثم قيام الحكومة الجزائرية بالسعي إلى إيجاد شروط تعامل نفطي جديد مع الحكومة الفرنسية يعمل على ضمان المصلحة الجزائرية بالدرجة الأولى باعتبار النفط وعائداته لها أهمية للدولة

الحديثة الاستقلال في تنفيذ مشاريع التنمية والبناء الاقتصادي ، وقد نجحت تلك المحاولات الجزائرية عند العام ١٩٦٥ بالتوقيع على المعاهدة، التي غيرت من يمكن تغييره آنذاك من أسس التعامل النفطي بين دولة مستقلة حديثاً وبين دولة أخرى صناعية ومستعمرة للدولة الأولى فيما مضى ولمدة طويلة.

الهوامش

(١) فرادي عمار، صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ١٩٦٥- ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٢١٤- ٢١٥.
(٢) عثمان بلقندوز، السياسة البترولية وبوادرها الجديدة، " المجاهد" ، العدد ١٠٢١، ٢٩ شباط ١٩٨٠، ص٢٤.
(٣) نازلي معوض، المصدر السابق، ص٣٨ ، ص٤٢- ص٤٣.
(٤) عثمان بلقندوز ، المصدر السابق، ص٢١٣- ٢١٤.
(٥) العائد النفطي: هو ذلك المزية أو المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها الحكومة في البلد المنتج للنفط، التي يمكن تقديرها مباشرة تقديراً نقدياً عند التعاقد، ويتكون العائد المالي من شطرين الأول: وهو الشطر الأساسي ويشمل الإتاوات والضرائب على الإنتاج والدخل وإرباح المشاركة، وحق الدولة في شراء نسبة معينة من الإنتاج للسوق المحلية بأسعار منخفضة ويرتبط هذا الشطر مباشرة بكميات النفط المنتجة. أما الشطر الثاني: فيتكون من الامتيازات بأنواعها "توقيع ، استكشاف، إنتاج"، ومن الإيجارات وضرائب السطح، وتحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف، ولمزيد من التفاصيل ينظر:حسين عبدالله، اقتصاديات البترول ، دار النهضة العربية،القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٩٤- ٢٩٥.
(٦) محمود حمرة كروها، دور صناعة البترول الغاز في انماء الاقتصاد الجزائري، " نفط العرب" ، العدد ٧، نيسان ١٩٧٠، ص١١-ص١٢.
(٧) وذلك عن طريق إضافة مخصصات ما يعرف بـ"صندوق تجديد المخزون" المحددة بـ ٢٧,٥% من القيمة القائمة للمنتجات المستخرجة والمعفاة من الضرائب المباشرة على الأرباح لفترة ٥ أعوام إلى معدلات الاستهلاك العالية، لمزيد من التفاصيل ينظر: نقولا سركيس، نشاط "السوناطراك" في أطار سياسة الجزائر البترولية ، " البترول والغاز العربي"، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨، ص١٥.
(8) Hmid mazri,Op.Cit,p. 64 ; M.P.A.T. Amnuarre statistique De lagerie, D.S.C.N, Alger,1976,p.282 ; M.P.A.T., L'Aligerie en Quelgue chiffres, Alger, D. S. C. E. N. , 1981, P.17.
(٩) نقولا سركيس، المصدر السابق، ص١٥.
(١٠) "دليل البترول العربي لعام ١٩٧٣" نشره، بيروت، العدد ٢، منشورات مؤسسة دليل البترول العربي، ١٩٧٣، ص٢٤٢؛
M.P.A.T, Statistiques Financieres, Serie Rstrospective 1967-1977, D.S.C.N, Alger , 1979 , P.6.
(١١) عبدالله الطريفي، لا يا فرنسا، " البترول والغاز العربي "، العدد ٤ ، كانون الثاني ١٩٦٩، ص١٠.
(١٢) نقولا سركيس، المصدر السابق ،ص١٥؛ عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر، ص٥٥.
(13)Hmid mazri,Op.Cit,p. 64 ;
M.P.A.T. , Annuaire Statistique de Algerie,1976,Op.Cit,P.282.
(١٤) نقولا سركيس، المصدر السابق، ص١٥.
(١٥) نشاط "السوناطراك" في مختلف ميادين النفط والغاز ،" البترول والغاز العربي" ، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨،المصدر السابق، ص٢٧-ص٢٨.
(١٦) صناعة البترول في الجمهورية الجزائرية، " البترول والغاز العربي "، العدد الأول ، أيلول ١٩٦٥، ص٥٠.
(١٧) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج . ز – ١٨٠١/٢" ، "سوناطراك – توسيع اعمالها" .
(١٨) الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج . ز -١٨٠١/٢" ،المصدر نفسه.
(١٩) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر ، ص٣٠.
(٢٠) الشركة الوطنية، "سوناطراك"، "التقرير السنوي لعام ١٩٦٨" ، الجزائر، ١٩٦٨، ص٣٤.
(٢١) المصدر نفسه، "التقرير السنوي لعام ١٩٧٢"، الجزائر، ١٩٧٢، ص٢٦.
(٢٢) صناعة البترول في الجمهورية الجزائرية ، المصدر السابق، ص٥٠، ص٥٨.
(٢٣) لمزيد من التفاصيل . ينظر : عبدالله الطريقي ، السياسة النفطية في العراق، " البترول والغاز العربي "، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨، المصدر السابق، ص١٢.
(٢٤) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر ، ص٧٨ ؛ نشاط "السوناطراك" في مختلف ميادين صناعة النفط والغاز،المصدر السابق ، ص٣٠.
(٢٥) نشاط "السوناطراك" في مختلف ميادين صناعة النفط والغاز، المصدر السابق، ص٣١.
(26) Arab Oil and Gaz Directory 1977-1978, A.P.R.C,Paris,Feb 1978,P.24.
(٢٧) بابشير رشيد، صناعة التكرير في الجمهورية الجزائرية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك" ، الكويت، ١٩٧٦، ص١٣٨.
(٢٨) صناعة البترول في الجمهورية الجزائرية ، المصدر السابق، ص٥٨.
(٢٩) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز -١ / ١٨٠٥" ، "التكرير".
(30) Ara Oil and Gaz Directory,Op.Cit.P.24.
(٣١) نشاط "السوناطراك" في مختلف ميادين صناعة النفط والغاز، المصدر السابق ، ص٣٠ ؛ صناعة البترول في الجمهورية الجزائرية، المصدر السابق، ص ٥٨ ؛ الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج. ز – ١٨٠٥/١" ، المصدر السابق،
(٣٢) طاقة معامل التكرير في البلاد العربية، "البترول والغاز العربي" ، العدد ٧، آذار ١٩٦٦، ص٤٧.
(٣٣) لمزيد من التفاصيل . ينظر : حسن المفتي، النقل بالأنابيب في الجزائر، "البترول والغاز العربي"، العدد ٥١، شباط ١٩٧١، ص١٦.
(34) Sonatrach,Potentia litēs et rēali sation,Alger,No date,P.32-34.
وينظر كذلك : الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة " ج. ز – ١٨٠٦/١"،"خطوط الأنابيب".
(٣٥) لمزيد من التفاصيل . ينظر : الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز –١/ ١٨٠٧"، "ناقلات البترول ومرافئ التصدير".
(٣٦) عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر ، ص٣١-ص٣٢؛ محمود حمره كروها، المصدر السابق، ص٨.
(٣٧) عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري ٢٤ ففري ١٩٧١ "دراسة للسياق والمضامين والدلالات" ، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،د.ت، ص١٨٩.
(٣٨) غازي حيدوسي، الجزائر "التحرير الناقص"، ترجمة خليل احمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٦؛ نقولا سركيس، المصدر السابق، ص١٦.
(٣٩) إنشاء "السوناطراك" وتطورها وأهدافها، "البترول والغاز العربي" ، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨،المصدر السابق، ص٢٣.
(40) Arab oil and Gaz Diroctory 1977-1978, OP, Cit, P.44.
ينظر كذلك: محمود حمره كروها، المصدر السابق، ص٨.
(٤١) عصام بن الشيخ، المصدر السابق، ص١٩٠.
(٤٢) يوسف عبدالله، المصدر السابق، ص٣٧٧.
(٤٣) وهو مختصر للاسم الفرنسي :
Societe Nationale de Transport et de commercialization des Hysroca rbures. :ينظر.O.P.E.C, O PEC National oil company Profiles, Vienna ,no Date,P.3.
(٤٤) نشاط " السوناطراك في ميادين صناعة النفط والغاز " ، المصدر السابق ، ص٢٩ ؛ الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ، " ج. ز-/١٨٠٦" ، المصدر السابق.

(٤٥) أنشأت ١٧ مجموعة شركات نفطية عاملة في الجزائر شركة ترابال، على ان أغلبية الأسهم فيها للحكومة الفرنسية التي اشتركت بـ٥ شركات، والعدد نفسه للشركات الأمريكية وللشركات الخاصة الفرنسية، فضلاً عن شركة ايطالية وأخرى دولية. ينظر: نازلي معوض، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٤٦) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص٥٢- ٥٢.

(47) Sonatrach, OP, Cit , P,32.

(٤٨) جبهة التحرير الوطني، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني من ٦- ٢١ نيسان ١٩٦٤، ص٧١؛ Sonatrach,Op.Cit,P.32.

(٤٩) نازلي معوض، المصدر السابق، ص١٦٦- ١٦٧.

(50) O.P.E.C,Op.Cit.P.7.

(٥١) بلعيد عبد السلام: سياسي ورجل دولة جزائري ، من مواليد تموز ١٩٢٨ في مدينة عين الكبيرة في ولاية سطيف، درس في كلية الطب في الجزائر ثم في فرونويل في فرنسا كان بين عامي ١٩٥١- ١٩٥٣ رئيس جمعية الكلية للمسلمين من الشمال الأفريقي ، وفي عام ١٩٥٣ أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما أسس في العام نفسه الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين ، وفي آذار ١٩٥٥ انضم إلى جبهة التحرير الوطني، وفي عام ١٩٥٨ أصبح مساعد وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة، وبين ١٩٦١- ١٩٦٢ كان في حكومة يوسف بن خده كمنتدب للشؤون الاقتصادية، وبين ١٩٦٤- ١٩٦٦ رئيس ومدير عام "سوناطراك"، وفي تموز ١٩٦٥- ١٩٧٧ تقلد منصب وزير الصناعة والطاقة، وبين ١٩٧٧-١٩٧٩ وزيراً للصناعات الثقيلة والخفيفة، وبين عامي ١٩٧٩ -١٩٨٠ عضواً للمكتب السياسي لجبهة التحرير لوطني، وفي عام ١٩٩٢ مرشح مستقل خلال انتخابات ١٩٩٢ عن ولاية سطيف، وفي عام ١٩٩٢ -١٩٩٣ رئيس للحكومة الجزائرية ووزيراً الاقتصاد وفي ١٩٩٩ مرشح مستقل للانتخابات الرئاسية، عير انه لم يتمكن من جمع٧٥,٠٠٠ توقيع الذي ينص عليها القانون. لمزيد من التفاصيل ينظر: موقع الوزير الأول في الجزائر: http:// Index php? option = com- content

(52) Sontrach , OP, Cit, P32 ;

الجزائر ١٨ سنة من الاستقلال، "الدستور" مجلة، لندن، العدد ١٠٨، عدد خاص عن الجزائر،تشرين الثاني ١٩٧٢، ص٣٢ .

(٥٣) وزارة الاخبار الثقافة، ، نظرات عن الجزائر "المحروقات"، مطبعة البعث، الجزائر، ١٩٧١، ص٦٥.

(٥٤) كان من المعروف ان مدير "سوناطراك" بلعيد عبد السلام كان متأثرا بالمبادئ والنظريات التي عبر عنها اقتصاديون فرنسيون لاسيما فرانسوا بيرو، فكان يعتمد على خبراء نفط فرنسيين، وعلى مكاتب الدراسات النفطية الفرنسية فضلاً عن احاطة نفسه باطارات نفطية جزائرية ذات توجه فرنسي. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص١٣٦- ١٣٩.

(55) Sonatrach, potentialities et Realisation, OP, Cit, P.32.

(٥٦) وزارة الارشاد القومي ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.

(٥٧) نازلي معوض، المصدر السابق، ص١٦٦

(٥٨) نازلي معوض، المصدر نفسه، ص١٦٧-١٦٨.

(٥٩) وقعت في تشرين الثاني عام ١٩٦٣ أول اتفاقية تجارية سوفيتية – جزائرية ، وفي أواخر كانون الأول ١٩٦٣ عقدت اول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في موسكو كانت بمثابة نقطة انطلاق في تطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية بين الاتحاد السوفيتي والجزائر .، لمزيد من التفاصيل ينظر : يوري زينيين ، الاتحاد السوفيتي والجزائر ٢٥ عاماً من التعاون والصداقة، دار نشر وكالة نوفوستي ، موسكو، ١٩٨٧،ص٣٧.

(٦٠) مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية– السوفيتية "دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية" ١٩٦٢-١٩٧٨ ، كلية التربية (بنات) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٢٢٨.

(٦١) يوري زينيين، المصدر السابق، ص٥٥-٥٦ ؛ مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية – السوفيتية "دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية" ١٩٦٢-١٩٧٨، ص٢٢٨.

(٦٢) نازلي معوض ، المصدر السابق، ص١٦٩.؛ عاطف سليمان، مبدأ التأميم في السياسية البترولية الجزائرية ، "نفط العرب" ، العدد ٨، ١٩٧١، ص٥٥.

(٦٣) عصام بن الشيخ، المصدر السابق، ص١٩١.

(٦٤) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر ، ص٦٨.

(٦٥) نازلي معوض، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٦٦) صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة ١٩٦٢- ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص١٦٣.

(67) F.R.U.S. , 1969-1976,vol.E.5,Part 2, Documents on north Africa,1969-1972 , No. 15 ,Intelligence memorandum,Central in Telligence A gency,Office of National Estimates , Algeria : Troubls Aheed ,Washington,August 19.1969.

(٦٨) جمال موسى بدر، الاتفاق البترولي الجديد بين الجزائر وفرنسا، " الاهرام الاقتصادي" مجلة ، القاهرة، العدد ٢٤٠، ١٥ اب ١٩٦٥، ص١٦.

(٦٩) نازلي معوض، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧١؛ عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر ، ص٦٩.

(٧٠) نازلي معوض ، المصدر نفسه، ص١٣٧.

(71)F.R.U.S. , 1969-1976,vol.E-5., Documents on north Africa,1969-1972 , Document No . 15 , Op.Cit.

(٧٢) روبير ميرل، المصدر السابق، ص١٣.

(٧٣) نازلي معوض ، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٧٤) تألف مجلس الثورة من ٢٦ عضواً ، بينهم راديكالي واحد، وثلاثة ثوريين و٢٢ من العسكريين، وقد أعلن عن قيام الحكومة الجديدة في مرسوم صدر في ١٠ تموز برئاسة هواري بومدين ، وكان عدد الوزراء في هذه الحكومة ٢١ وزيراً مع رئيسها بومدين الذي احتفظ بوزارة الدفاع لنفسه، ومع ذلك جمدت السلطة التشريعية وأصبح مجلس الثورة صاحب السيادة . ينظر : سلوان رشيد رمضان، موقف المغرب من التطورات السياسية في الجزائر للمدة ١٩٥٦-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص٨٩-ص٩٠ ،ص١١٦؛ سعيد ابو الشعير، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ، الجزائر، ١٩٩٢، ص٧١.

(٧٥) مها ناجي ،العلاقات الجزائرية السوفيتية، "دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية"١٩٦٢-١٩٧٨، ص١١٦؛ عامر رخلية، التطور السياسي والتنظيمي، لحزب جبهة التحرير الوطني ١٩٦٢-١٩٨٠، ص١٧٥-١٨٨.

(76) F.R.U.S.,1969-1976,vol.E.5,Part2,Documents on north Africa,1969-1972,No.27 Op .Cit.

(٧٧) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٧٨) احمد غزالي : سياسي جزائري ورئيس حكومة سابق ولد يوم ٣١ آذار عام ١٩٣٧ في مدينة تفنيف في معسكر،حصل على شهادة الهندسة في اختصاص الجسور والطرق في باريس،كان بين عامي ١٩٦١-١٩٦٤ مستشار مكلف بالطاقة بوزارة الاقتصاد وأيضاً عضو مجلس إدارة الهيئة الجزائرية الفرنسية المكلفة بالصحراء، أصبح في عام ١٩٦٤ نائب كاتب الدولة للاشغال العمومية، وفي عام ١٩٦٥ عين مدير للمناجم والوقود بوزارة الصناعة والطاقة، وبين عامي ١٩٦٦- ١٩٧٧ عين مديراً عاماً "للسوناطراك"، ثم بين عامي ١٩٧٧- ١٩٧٩ وزيراً للطاقة والصناعات البتروكيمياوية ، ثم في عام ١٩٧٩ وزيراً للري، أصبح بين عامي ١٩٨٤- ١٩٨٨ سفيراً للجزائر ببروكسل في بلجيكا ثم في هولندا، وأيضا لدى الاتحاد الأوربي ، وفي عام ١٩٨٨ أصبح وزيراً للمالية، وفي عام ١٩٨٩ وزير للشؤون الخارجية وفي ١٩٩١ رئيسا للحكومة واستطاع في عام ١٩٩١ من تنظيم أول انتخابات تشريعية تعددية. ينظر: موقع الوزير الأول في الجزائر : http://index. Php ? ption = com- con tent.

(٧٩) صباح نوري، المصدر السابق، ص٩٧- ٩٨.

(٨٠) صالح سعود، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٨١) بول بالطا، كلودين ريللو ، استراتيجية بومدين ، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩، ص١٤٦.

(٨٢) بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٧، ص١١٤؛ محمد خليل ، تطور التشريعات النفطية في العالم العربي، أساسيات صناعة النفط والغاز، ج٣، الدراسات القانونية والادارية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٧٧، ص١٠٩.

(٨٣) حسين عبدالله، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٨٤) بوقنطار الحسان، المصدر السابق، ص١١٤.

(٨٥) لمزيد من التفاصيل. ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "وثائق تتعلق بتطور العلاقات بين الجزائر وشركات البترول الفرنسية خلال السنتين الأخيرتين" ، الجزائر ،١٩٧١، الملحق رقم ١٦، ص٥.

(٨٦) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص٨.

(٨٧) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، المحلق ١٧، ص١٠.

(٨٨) بوقنطار الحسان، المصدر السابق، ص١١٤.

(٨٩) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " المصدر السابق ، الملحق ١٦، ص١٠.

(٩٠) صلاح العقاد، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، ص١٠٠.

(٩١) عين بلقاسم نبي مدير دائرة الطاقة والوقود الجزائرية أول رئيس جزائري لشركة سنريبال خلفاً للفرنسي دوجر جونز على أن يكون نائب بلقاسم فرنسياً ومدير الإدارة فرنسي أيضاً ويكون نائب الأخير جزائري، ذلك بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية حول المسائل النفطية. ينظر: " البترول والغاز العربي"، العدد ١١، تموز ١٩٦٦، ص٥١.

(٩٢) يوسف عبدالله صايغ، المصدر السابق، ص٣٧٨؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص٢١٤- ٢١٥.

(٩٣) حسين مالطي، النفط الأحمر، ترجمة : مصطفاي جنيدي، دار مارينو للنشر، الجزائر، ١٩٩٧، ص١٣٣-١٣٥.

(٩٤) نازلي معوض، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٩٥) "Ascoop" : وهي اختصار لـ "Asso Ciation cooperative" . ينظر : يوسف عبدالله صايغ، المصدر السابق، ص٣٧٨.

(٩٦) شركة ايراب هي مجموعة تعاونية نفطية فرنسية تألفت بين شركات فينا "Fina"، توتال "Total"، الف "Elf" . لمزيد من التفاصيل ينظر : عصام الشيخ ، المصدر السابق، ص١٩١.

(٩٧) نازلي معوض ، المصدر السابق، ص٢١٧ ؛ حسين عبدالله ، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٩٨) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " المصدر السابق ، ص٦، ص١١.

(٩٩) نازلي معوض، المصدر السابق ، ص٢١٩-٢٢١ ؛ عبدالله الطريقي، لا يا فرنسا ، ص٧- ص٨.

المصادر

اولاً- الوثائق

١- وثائق جزائرية غير منشورة

1. M.P.A.T, Statistiques Financieres, Serie Rstrospective 1967-1977, D.S.C.N, Alger , 1979 .
2. M.P.A.T. Amnuarre statistique De lagerie, D.S.C.N, Alger,1976.

٢- وثائق وتقارير جزائرية منشورة

أ- الوثائق الجزائرية المنشورة في اللغة العربية

١. جبهة التحرير الوطني، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني من ٦- ٢١ نيسان ١٩٦٤.
٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "وثائق تتعلق بتطور العلاقات بين الجزائر وشركات البترول الفرنسية خلال السنتين الأخيرتين" ، الجزائر ،١٩٧١.
٣. وزارة الاخبار الثقافة، ، نظرات عن الجزائر "المحروقات"، مطبعة البعث، الجزائر، ١٩٧١.
٤. وزارة الارشاد القومي، الجزائر في عامها الثاني ١٩٦٢-١٩٦٤ ، الجزائر ، ١٩٦٤.

ب- الوثائق الجزائرية المنشورة في اللغة الفرنسية

1. Arab Oil and Gaz Directory 1977-1978, A.P.R.C,Paris,Feb 1978.
2. Sonatrach,Potentia litēs et rēali sation,Alger,No date.

٣- الوثائق العربية المنشورة

١. الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة " ج. ز – ١٨٠٦/١"،"خطوط الأنابيب".
٢. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج . ز – ١٨٠١/٢" ، "سوناطراك – توسيع اعمالها" .
٣. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز -١ / ١٨٠٥" ، "التكرير".
٤. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز –١/ ١٨٠٧"، "ناقلات البترول ومرافئ التصدير".

٤- الوثائق الامريكية المنشورة

1. F.R.U.S. , 1969-1976,vol.E.5,Part 2, Documents on north Africa , 1969-1972 , No. 15 ,Intelligence memorandum,Central in Telligence A gency,Office of National Estimates , Algeria : Troubls Aheed ,Washington , August 19.1969.

ثانياً- المصادر العربية والمعربة

١. بابشير رشيد، صناعة التكرير في الجمهورية الجزائرية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك" ، الكويت، ١٩٧٦، ص١٣٨.
٢. البترول وأثره في السياسية والمجتمع العربي، مركز البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٧٣.
٣. بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٧.
٤. بول بالطا، كلودين ريللو ، استراتيجية بومدين ، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩.
٥. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول ، دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٧٩.
٦. حسين مالطي، النفط الأحمر، ترجمة : مصطفاي جنيدي، دار مارينو للنشر، الجزائر، ١٩٩٧.
٧. سعيد ابو الشعير، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ، الجزائر، ١٩٩٢.
٨. الشركة الوطنية، "سوناطراك"، "التقرير السنوي لعام ١٩٦٨" ، الجزائر، ١٩٦٨.
٩. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
١٠. عامر رخلية، التطور السياسي والتنظيمي، لحزب جبهة التحرير الوطني ١٩٦٢-١٩٨٠.
١١. عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١١.
١٢. عبدالله الطريقي ، السياسة النفطية في العراق، " البترول والغاز العربي "، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨، المصدر السابق، ص١٢.
١٣. عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري ٢٤ ففري ١٩٧١ "دراسة للسياق والمضامين والدلالات" ، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،د.ت.
١٤. غازي حيدروسي، الجزائر "التحرير الناقص"، ترجمة خليل احمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
١٥. محمد خليل ، تطور التشريعات النفطية في العالم العربي، أساسيات صناعة النفط والغاز، ج٣، الدراسات القانونية والادارية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٧٧.
١٦. نازلي معوض ، العلاقات بين الجزائر وفرنسا "من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، ١٩٧٨.
١٧. يوري زينيين ، الاتحاد السوفيتي والجزائر ٢٥ عاماً من التعاون والصداقة، دار نشر وكالة نوفوستي ، موسكو، ١٩٨٧.

١٨. يوسف عبدالله صايغ ، اقتصادات العالم العربي (التنمية منذ العام ١٩٤٥) ، ج٣ ، البلدان العربية الأفريقية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤.

ثالثاً- المصادر الاجنبية

1. Hmid mazri,Op.Cit,p. 64 ; M.P.A.T. Amnuarre statistique De lagerie, D.S.C.N, Alger,1976,p.282 ; M.P.A.T., L'Aligerie en Quelgue chiffres, Alger, D. S. C. E. N. , 1981.
2. O.P.E.C, O PEC National oil company Profiles, Vienna ,no Date.

رابعاً- الرسائل والأطاريح الجامعية

١. سلوان رشيد رمضان، موقف المغرب من التطورات السياسية في الجزائر للمدة ١٩٥٦-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت، ٢٠٠٨.
٢. صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة ١٩٦٢- ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٤.
٣. صباح نوري ، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة ديالى ، ٢٠٠٥.
٤. فرادي عمار، صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ١٩٦٥- ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٢.
٥. مها ناجي ،العلاقات الجزائرية-السوفيتية، "دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية"١٩٥٤-١٩٧٨" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (للبنات)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

خامساً- المذكرات

١. روبير ميرل، مذكرات احمد بن بله ، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩.

سادساً- البحوث والمقالات المنشورة

١. "دليل البترول العربي " نشره، بيروت، منشورات مؤسسة دليل البترول العربي، ١٩٧٣.
٢. إنشاء "السوناطراك" وتطورها وأهدافها، "البترول والغاز العربي" ، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨.
٣. الجزائر ١٨ سنة من الاستقلال، "الدستور" مجلة، لندن، العدد ١٠٨، عدد خاص عن الجزائر،تشرين الثاني ١٩٧٢.
٤. جمال موسى بدر، الاتفاق البترولي الجديد بين الجزائر وفرنسا، " الاهرام الاقتصادي" مجلة ، القاهرة، العدد ٢٤٠، ١٥ اب ١٩٦٥.
٥. حسن المفتي، النقل بالأنابيب في الجزائر، "البترول والغاز العربي"، العدد ٥١، شباط ١٩٧١.
٦. صناعة البترول في الجمهورية الجزائرية، " البترول والغاز العربي "، العدد الأول ، أيلول ١٩٦٥.
٧. طاقة معامل التكرير في البلاد العربية، "البترول والغاز العربي" ، العدد ٧، آذار ١٩٦٦.
٨. عاطف سليمان، مبدأ التأميم في السياسية البترولية الجزائرية ، "نفط العرب" بيروت ، العدد ٨، ١٩٧١.
٩. عبدالله الطريفي، لا يا فرنسا، " البترول والغاز العربي "، العدد ٤ ، كانون الثاني ١٩٦٩، ص١٠.
١٠. عثمان بلقندوز، السياسة البترولية وبوادرها الجديدة، " المجاهد" الجزائر ، العدد ١٠٢١، ٢٩ شباط ١٩٨٠.
١١. عثمان بلقندوز، ميزانية ١٩٨٠ في ظل حتيمات وضغوط العشرية القادمة، " المجاهد " ، العدد ١٠١٠ ، كانون الأول ١٩٧٩.
١٢. محمود حمرة كروها، دور صناعة البترول الغاز في انماء الاقتصاد الجزائري، " نفط العرب" ، العدد ٧، نيسان ١٩٧٠.
١٣. نشاط "السوناطراك" في مختلف ميادين النفط والغاز ،" البترول والغاز العربي" ، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨.
١٤. نقولا سركيس، نشاط "السوناطراك" في أطار سياسة الجزائر البترولية ، " البترول والغاز العربي" بيروت ، العدد ١١ ، آب ١٩٦٨، ص١٥.

سابعاً- المجلات

١. " البترول والغاز العربي"، العدد ١١، تموز١٩٦٦.

ثامناً- المواقع الإلكترونية

1. http:// Index php? option = com- content.